الاستحالة واما ثالثا فلانه يجوز ان يكون تلك الايقاعات
من قبيل المقدورات بان يكون الايقاع الاخير موقوفا على وجود
الايقاع الذى كان فوقه وعلى عدمه وهو كذلك بالنسبة الى
ما فوقه الى ما لا يتناهى فح لا يلزم التسلسل فى الامور المترتبة
المجتمعة فى الوجود بل فى الامور المترتبة المتعاقبة فى الوجود
واستحالة التسلسل فيها فى حيز المنع فيمنع الملازمة ثانيا و
بطلان اللازم اخرى ويمكن الجواب بان كلا من الترتب والاجتماع
فى الوجود شرط لبطلان التسلسل عند الفلاسفة واما عند
المتكلمين فليس شئ منهما شرطا لبطلانه على ما بين فى محله
بان المفروض انه اوقع شيئا واحدا فاذا اوقع ايقاع ذلك
الشئ بايقاع اعتبارى او موجود بايقاع ذلك الشئ بضم
الخصوصية يلزم خلاف المفروض فتدبر قوله الشارح على
ان كون الايقاع اعم ان التكوين المعتبر عنه بالفعل والخلق
والايجاد والاحداث ونحوها عند الاشعرى من الاضافات
والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع قبل كل شئ ومعه
وبعده وان ساهو مبدء الاحداث تماما لم يدل شئ على كونه
صفة غير القدرة والارادة فان القدرة وان كانت نسبتها
الى وجود الممكن وعدمه على السواء لكن مع الارادة المرجحة
مخصصة له باحد طرفيه وان تعلق القدرة على وفق الارادة
بوجود المقدور فى وقته اذا نسب الى القدرة يسمى ايجابا بالقدرة
واذا نسب الى الفاعل يسمى خلقا والتكوين والايجاد ونحوها
تما يدل على الاخراج من العدم الى الوجود فحقيقته كون الذات
بحيث تتعلق قدرته على وفق الارادة بوجود المقدور ويوجد
وجوده وتحقق خصوصيات الافعال كالتزيق والاحياء
والاماتة ونحوها بخصوصيات المقدورات وذهب بعض علماء

ماوراء النهر الى كون كل من تلك الافعال صفة حقيقية ازلية وفيه
تكثير القدماء وان لم يكن متغايرة والحق الحقيق بالقبول ما ذهب اليه
الشيخ ابو منصور الماتريدى ومن تبعه من المحققين من ان مرجع كل
من تلك الافعال الى التكوين فانه ان تعلق بالحيوة فيسمى احياء وبالموت
فاماتة وبالرزق فترزيقا الى غير ذلك فالكل تكوين واما الخصوص
بخصوصية التعلق والدليل على كون التكوين صفة حقيقية ازلية
اخرى ان التكوين هو المعنى الذى نجده فى الفاعل وبه يمتاز عن غيره
ويرتبط بالمفعول وان لم يوجد بعد وهذا المعنى يعم الموجب
والمختار بل نقول هو موجود فى الواجب بالقياس الى سائر صفاته
بل بالقياس الى نفس وجود التكوين ايضا اذ لا استحالة فى سبق
ذات الشئ على وجوده فكيف لا يكون صفة اخرى ان قيل القدرة
مؤثرة فى وجود ثانيا غير على سبيل الصحة لا الوجوب فلو ثبت صفة
اخرى مؤثرة فى وجود المقدور فان كان تاثيرها فى المقدور
على سبيل الصحة يلزم اجتماع صفتين مستقلتين بالتاثير على
المقدور الواحد وهو محال وان كان على سبيل الوجوب يلزم اجتماع
المتنافيين قلنا ان ذلك الوجوب لاحق لا سابق لانه تما اذا اراد
ان يخلق شيئا يكون حصوله واجبا فليس لمراده انه كان واجبا ان يخلق
والمنافى لكونه قادرا انما هو الثانى دون الاول وان القدرة متعلقة
بصحة وجود المقدور والتكوين بنفس وجوده فلا يلزم اجتماع
المستقلين على شئ واحد بجهة واحدة ان الحق ان كثيرا من المصادر
انما ذكر المكونة لان من المصادر ما لا يحصل به للفاعل معنى موجود
قائم به كالامتناع والعدم وغيرهما لان تلك للمصادر ليس لها فى الكل
موجودة فضلا عن المعانى الموجودة القائمة بها وانت خبير بان كثيرا
من المصادر مما يحصل به لكل من الفاعل والمفعول معنى موجود قائم به
فقوله للفاعل اما مبنى على اعتبار قيد سابق الكلام او على حذف المعطوف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)